محليات

برعاية الرئيس بشار الأسد

المعلمون العرب يبدؤون مؤتمرهم في دورته العشرين اليوم بمشاركة ١٣ دولة

محمود الصالح

برعاية رئيس الجمهورية بشار الأسد يفتتح اليوم في دمشق المؤتمر العشرون لاتحاد المعلمين العرب بمشاركة كبيرة من جميع نقابات المعلمين العربية، وذلك في دار الأوبرا بدمشق على مدى ثلاثة أيام يتم خلالها مناقشة القضايا المهنية والثقافية والسياسية التي تخص المعلمين العرب.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد نقيب المعلمين في سورية وحيد زعل أن انعقاد هذا المؤتمر لدورتين متتاليتين في سورية، يشكل رسالة واضحة على مدى إيمان المعلمين العرب بموقف سورية العروبي ودورها التاريخي الذي ساهم عبر التاريخ في بناء الحضارة الإنسانية وإعداد الإنسان العربي من خلال مختلف الأجيال على مدى سنوات طويلة، ويعطي رسالة للعالم بقناعة المعلم العربي بالنهج والموقف السوري، ودعمهم لسورية في معركتها ضد الإرهاب، وإيمانهم بحتمية انتصار بلدنا في هذه المعركة.

وأكد زعل أن هذا المؤتمر يعقد كل أربع سنوات وهو مؤتمر انتخابي، يتم خلاله مناقشة التقارير المقدمة من مختلف الدول الأعضاء في جميع الدول العربية، ومن اللجان الدائمة والأمانة العامة للمعلمين العرب، والتقارير المهنية والمالية، والمقترحات والتوصيات لكل لجنة، ليتم صياغتها في نهاية المؤتمر كتوصيات عامة، إضافة لقيام المؤتمر بانتخاب الأمانة العامة حيث كانت سورية تتميز بمشاركتها في كل الأعمال العربية المشتركة. مضيفاً: وكان الأمين العام المساعد من سورية بشكل دائم، ويتألف اتحاد المعلمين العرب من ١٣ دولة وجميعها تشارك في هذا المؤتمر دون استثناء ويصل عدد الضيوف في الوفود المشاركة إلى أكثر من ١٠٠ مشارك يحلون ضيوفاً على دمشق العروبة.

ويرافق الجلسات الرسمية للمؤتمر على مدى أيامه الثلاثة فعاليات ثقافية موازية وكذلك سيتم افتتاح المركز الطبي التابع لنقابة المعلمين في سورية، وحفل تأبين للأمين العام المساعد الراحل يوسف حسن درويش، وفي ختام المؤتمر ستكون هناك توصيات ومقترحات يصوت عليها المؤتمر في الجلسة الختامية وانتخاب الأمانة العامة للدورة القادمة.

بلا شروط يبقى ستة أشهر فيما السوري في لبنان ١٥ يوماً مع شروط

١١ ألف لبناني دخلوا سورية في رأس السنة من يابوس

محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في منفذ جديدة يابوس الحدودي مع لبنان أن ٢٦٥٠٠ شخص دخلوا سورية خلال عطلة رأس السنة منهم ١١ ألف لبناني و١٥٠٠ عربي وأجنبي من دول مختلفة في حين البقية سوريون.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن حركة العبور بين سورية ولبنان حالياً كما هي، موضحاً أن السوري يدخل الأراضي اللبنانية حتى الآن من دون دفع الرسوم التي تم فرضها قبل رأس السنة من الطرف اللبناني على القادمين إلى أراضيه.

وكان وزير المالية اللبناني صرح أنه تم تأجيل تطبيق القرار الخاص بفرض رسوم على القادمين للأراضي اللبنانية ومقدارها ٥ آلاف ليرة سورية إلى ما بعد رأس السنة تسهيلاً لحركة المرور للقادمين والمغادرين.

ورجح المصدر عدم تطبيق القرار الخاص بفرض رسوم على القادمين للأراضي اللبنانية لصعوبة تطبيقه وخصوصاً أن الصعوبات بدت واضحة أثناء التطبيق ما دفع الجانب اللبناني إلى تأجيل تطبيقه وبالتالي لا يوجد مجال لتطبيقه.

وأوضح المصدر أن سورية لا تفرض أي شروط على المسافر اللبناني أثناء قدومه إلى سورية ويحق له أن يقيم داخل البلاد نحو ستة أشهر، مشيراً إلى أن الجانب اللبناني يفرض العديد من الشروط لدخول السوري إلى أراضيه منها أن يكون لديه حجز فندقي أو أن يحمل بطاقة نقابية أو لمراجعة سفارة معينة ولا يحق له أن يقيم داخل لبنان إلا ١٥ يوماً كأقصى حد.

المصدر كشف أنه تم ضبط بعض حالات التزوير لوثائق على الحدود مثل هويات لبنانية وغيرها من بعض الوثائق، معتبراً أن حالات التزوير تراجعت خلال الفترة الماضية بعد التشدد في مسألة ضبط مثل هذه الحالات وخصوصاً أنه أصبح هناك مختصون في المركز لضبط أي حالة تزوير بما في ذلك الوثائق العربية والأجنبية، إضافة إلى أن السوري أصبح بإمكانه الحصول على جواز سفر وهو خارج البلاد لمدة عامين وبالتالي لا يوجد أي داعي لتزوير هذه الوثيقة.

وبيّن المصدر أنه تم إجراء العديد من الدورات لبعض الموجودين في المركز بما يخص ضبط حالات التزوير، معتبراً أن إجراء مثل هذه الدورات ضروري ولا يجب أن يتوقف.

وأشار المصدر إلى وجود مراكز للأحوال المدنية، ومالها من فوائد منها استخراج الوثائق الخاصة بالقادم من دون الانتظار حتى يحصل عليها من مديرية الأحوال المدنية، لافتاً إلى أنه سابقاً كان هناك أشخاص ينتظرون يومين وخصوصاً القادمين يوم الخميس فإنهم يضطرون للانتظار حتى الأحد للحصول على الوثيقة الخاصة بهم في حين حالياً لا يوجد داع لأن ينتظر المسافر بل يحصل على الوثيقة مباشرة من المركز الموجود على الحدود.

ولفت المصدر إلى أن هناك العديد من السوريين يعودون إلى البلاد ولا يحملون وثائق تثبت شخصيتهم فيتم استخراج إخراج قيد خاص به لإثبات شخصيته وهذا سهل كثيراً على المواطنين القادمين إلى البلاد.

وبيّن المصدر أن التسهيلات ساهمت في تخفيف الازدحام وأن هناك اهتماماً بالمنفذ بشكل كبير ضمن الإمكانات الموجودة، لافتاً إلى أن المركز الحدودي قطاع خدمي لتسهيل الأمور للقادمين والمغادرين.

بطاقة يانصيب رأس السنة تصل إلى ٥ آلاف ليرة في اللاذقية و«التموين» تخالف «٢٠» بائع يانصيب

اللاذقية- عبير سمير محمود

لا تزال مشكلة ارتفاع أسعار بطاقات اليانصيب في اللاذقية محط جدل بين المواطنين والجهات المسؤولة عن بيعها ورقابتها، عند كل سحب لرأس السنة المعروف بجائزته الأعلى بين جميع السحوبات على مدار العام.

وذكر إبراهيم -موظف في دائرة حكومية- أن سعر البطاقة ارتفع بنسبة كبيرة ليصل إلى ٤٥٠٠ ليرة في السوق بينما سعرها المحدد ٢٠٠٠ ليرة فقط، مطالباً بمحاسبة من يستغل حاجة المواطنين لتجربة حظوظهم في فرصة كهذه ليتحول الفقير إلى مليونير مع الجائزة التي حددت هذا الإصدار بـ٢٠٠ مليون ليرة.

بدورها طالبت سناء -طالبة جامعية- بضرورة ضبط عمليات البيع من خلال تنظيم عمل الباعة بكوات معروفة ومنع انتشارهم في الطرقات في ظل بيع عشوائي بقيم عشوائية للبطاقة لا تعرف الرقم المحدد عليها نهائياً، قائلة إنها اشترت نصف بطاقة بقيمة ٢٥٠٠ ليرة عشية السحب، لتجرب حظها كخطوة هي الأولى من نوعها في حياتها على حد قولها.

«الوطن» تحدثت إلى عدد من الباعة الجوالين في شارع المغرب العربي- الزراعة- الصليبة- الشيخ ضاهر- القوتلي- جميعهم أكدوا أنهم اشتروا البطاقات من تجار بسعر أعلى من سعر البطاقة يتراوح ما بين ٢٠٠-٥٠٠ ليرة، ما يضطرهم لبيعها بزيادة لتحقيق الربح الذي وصفوه بالبسيط مقارنة بالتجار.

أحد المواطنين وصف ما يحدث في سوق اليانصيب بأنه «باب فساد كبير مفتوح منذ عشرات السنين دون حسيب أو رقيب»، معتبراً أن هناك مافيات تدير السوق من بعيد وتتحكم بأسعار البطاقات على هواها في ظل عدم وجود نقاط بريدية أو منافذ بيع محددة يعرف بها هؤلاء التجار على حد قوله.

بالعودة إلى مدير مؤسسة البريد في اللاذقية محمد غالية أكد لـ«الوطن»، أن مسؤولية المؤسسة بيع البطاقات للمرخصين وفق السعر المحدد من وزارة الاقتصاد مع اقتطاع نسبة ١١ بالمئة ليتم تسليم البطاقة إلى المرخص بسعر ٢٧٨٠ ليرة بربح ٢٢٠ ليرة لكل بطاقة باعتبار أنها محددة بسعر ٢٠٠ ليرة للبيع.

وأضاف غالية أن البريد عبارة عن وسيط بين مؤسسة المعارض والمرخص، وليست جهة رقابية على عمليات البيع في السوق، مطالباً الجهات المختصة بالتحرك وضبط السوق لتقوم المؤسسة بالتالي بدورها في إلغاء الرخص للمخالفين الذين يستغلون عدم ضبط السوق ليخلقوا سوقاً سوداء تتحكم بأسعار البطاقات.

ولفت مدير البريد إلى أن الترخيص متوقف منذ ما قبل عام ٢٠١٠ وخاصة بعد تخفيض حصة اللاذقية من عدد البطاقات جراء تخفيض الكميات المصدرة من قبل مؤسسة المعارض لتصبح ١٠٠ ألف بطاقة في الأسبوع بعد أن كانت ٢٠٠ ألف، ما جعل حصة اللاذقية ٢٨ ألف بطاقة بعد أن كانت ٣٩٥٠٠ بطاقة أسبوعياً، وكذلك الأمر بالنسبة لإصدار رأس السنة، مبيناً أنه كان بإمكان أي مواطن تقديم طلب للحصول على رخصة بيع أوراق اليانصيب بعد دفع قيمة عدد البطاقات التي يحدد شراءها مع تعهده ببيعها بالكامل لعدم إرجاع أي منها.

وعن حقيقة وجود ترخيص غير قانوني، نفى غالية حدوث أي ترخيص طوال الفترة الماضية، مشيراً إلى تنازل أحد المرخصين القدامى عن رخصته لمصلحة أحد المواطنين بشكل قانوني، وذلك بعد اعتذاره لعدم قدرته على الاستمرار ببيع البطاقات، وهي حالة قانونية يستطيع أي مرخص التنازل لغيره وفق شروط معينة، منوهاً بان أصحاب الرخص قدامى وتعود رخصهم لعشرات السنين.

وحول إمكانية تحديد منافذ بيع البطاقات عبر كوات تابعة للبريد لمنع الاتجار بها، أشار غالية إلى أن العقد بين المؤسسة والمعارض ينص على أن البريد ملتزم ببيع البطاقات للمرخصين لسهولة جمعها، على حين أن تحديد منافذ البيع ليست من مهامنا بل من مهام مؤسسة المعارض باعتبار أنها صاحبة البطاقات ومصدرتها، مطالباً من يشكو ارتفاع سعر البطاقة بالإبلاغ عنه فوراً للجهات الرقابية.

وعن عدد البطاقات في الإصدار الأول لهذا العام، بيّن غالية أن عددها في اللاذقية ٢١٢٦٠٠ بطاقة بيعت بالكامل للمرخصين وعددهم ١٤٥ مرخصاً، مشيراً إلى أن القيمة الإجمالية لبطاقات اللاذقية بلغت ٣٧٨,٤٢٨ مليون ليرة بربح ١١بالمئة لمؤسسة البريد أي ما يعادل ٤٠ مليون ليرة من إجمالي مبيعات البطاقات لإصدار رأس السنة ٢٠٢٠.

وعن الحلول لضبط عمليات البيع، أشار غالية إلى ضرورة التنسيق بين مؤسسة المعارض والجهات المختصة لتحديد عدد البطاقات المبيعة للمرخص بحيث لا تزيد على ١٠٠ بطاقة كحد أقصى للمرخص الواحد، وإلزام الباعة بالالتزام بأماكن معينة تحددها مؤسسة المعارض باعتبارها صاحبة البطاقات.

ونوه بوجود عدد من التجار ممن يعقدون صفقات مع مرخصين لا قدرة لهم على شراء كميات البطاقات بحسب رخصهم، فيدفعون مبالغ مالية كبيرة لشراء حصص هؤلاء المرخصين ما يجعلهم يتحكمون بأسعارها بالسوق، معتبراً إن البريد هو الحلقة الأضعف بهذه العملية إذ لا يستطيع سحب أي ترخيص دون ضبط من الجهات المختصة.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية إياد جديد لـ«الوطن» تنظيم ٢٠ ضبطاً بحق عدد من باعة اليانصيب الجوالين، مشيراً إلى ضرورة تحديد مؤسسة البريد أماكن وعناوين أصحاب الرخص لتنظيم عملية بيع البطاقات في السوق.

وأشار جديد إلى أن بعض المواطنين يلقون باللوم على التموين لمخالفة «الدراويش» ممن يبيعون اليانصيب بسعر أعلى من المحدد، معتبراً أن هؤلاء الباعة مطالبين بالإبلاغ عن التجار الذين يبيعونهم البطاقات بسعر مرتفع حتى يتم تنظيم الضبوط التموينية بحقهم للبيع بسعر زائد دون أن يكون البائع الجوال كبش فداء لغيره.

ولفت جديد إلى أنه مع عدم وجود أماكن أو محال ثابتة لبيع بطاقات اليانصيب يصعب مراقبتهم رغم قيام التجارة الداخلية بحملة تموينية لمراقبة عمليات بيع البطاقات، إلا أن المتابعة تتطلب تكاتف جميع الجهات لتنظيم عملية البيع بشكل عادل بعيد عن أي ظلم لأحد.

أزمة الغاز مستمرة رغم توريدات الأسبوع الماضي

عواضة: أغلب معتمدي المادة يبيعون بسعر زائد

عبد المنعم مسعود

أكد عضو جمعية معتمدي الغاز محمد خير عواضة أن وضع مادة الغاز لا يزال على حاله بالرغم من وصول توريدات جديدة الأسبوع الماضي موضحاً أنه تزامن وصول التوريدات مع الأعياد وشدة الطلب نتيجة نقص المادة في الفترة الماضية.

ووفقاً لعواضة إن أثر وصول هذه التوريدات كان بسيطاً أدى على مدى يومين إلى تسريع الدور في التوزيع على المعتمدين لكنه عاد إلى سابق عهده مبيناً أن استمرار عملية توفر المادة مسألة غير معروفة.

ويوضح عواضة أن عملية انتظار المادة تستهلك وقتاً من المعتمد فهو لا يعرف متى يمكن أن يكون، مضيفاً: والمسألة عائدة أولاً وأخيراً لتوفر المادة وهو ما نعاني منه والسبب الرئيس للمشكلة من طول انتظار وقلة توفر المادة لدى الموزعين وتالياً وصولها للمستهلكين، وتابع: إن توافر مادة الغاز بشكل كاف يلغي جميع الأعراض الجانبية الناتجه عن شحها.

ويبين عواضة أن دور ريف دمشق ٢٥٠ سيارة وقد احتار مسؤولو الغاز بكيفية تنظيمها وجربوا كل الوسائل من إعطاء المدن الكبيرة إلا أن شح المادة يقف دائماً عائقاً أمام أي تنظيم لذلك فإن المادة لا تصل لأغلب موزعي الريف، مضيفاً: إنه في حال توافر المادة وعدم توقف الدور فإن أقرب فرصة لوصول الموزع لدوره من أجل التعبئة هي ١٥ يوماً لذلك فإن ما ينقل عن مناطق الريف أن المادة لا تصلها هو صحيح تماماً فما بالك في ظل النقص بالمادة حالياً.

وأشار عواضة إلى أنه في الوضع الطبيعي سابقاً كان معتمدو المادة في دمشق يحصلون على المادة بشكل يومي وحصة كل معتمد يومياً هي ٣٠٠ أسطوانة أما معتمدو الريف فكانت حصته مرتين أو ثلاث بالأسبوع وحصته الشهرية تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف أسطوانة حسب المعتمد وكان بعضهم لا يستجر كامل المادة لعدة إمكانية تصريفها بينما في الوقت الحالي يستطيع تصريف عشرة آلاف أسطوانة موضحاً أن معتمد الريف الذي تصل مخصصاته الشهرية إلى ألف أسطوانة لا يحصل سوى على ثلاثمئة أسطوانة في الوقت الحالي على حين أن من مخصصاته ٣٠٠ أسطوانة يومياً في دمشق لا يحصل حالياً سوى ٢٢٥ أسطوانة كل أسبوع إذا كانت المادة متوفرة.

ويبين عواضة أن موزعي مادة الغاز يعانون من مشكلتي العمولة وأجور النقل مبيناً أن نسبة أرباح موزعي المادة هي ٣ بالمئة فقط ، مضيفاً: أي أن أرباحنا في الأسطوانة لا تتجاوز ٧٥ ليرة فقط ذلك أن أجور النقل المحسوبة هي تسع ليرات ونصف الليرة بينما نضع ما يقرب من ٢٠٠ ليرة ما يعني أن التزام المعتمد البيع بالتسعيرة النظامية هو خسارة من جيبه مقدارها خمسون ليرة في كل أسطوانة.

ووفقاً لحسابات عواضة فإن حساب أجرة نقل السيارة المحملة بـ٢٥٠ أسطوانة غاز ذهاباً وإياباً إلى عدرا تعني ٢٥٠٠ ليرة وهذا لا يكفي ثمن المازوت ذهابا وإياباً.

ويطالب عواضة بضرورة رفع سعر الأسطوانة بشكل رسمي ليصبح ٢٨٠٠ ليرة خصوصاً أن الزيادة في الأسعار طالت أغلب المواد وخصوصاً الاستهلاكية في حين أن سعر أسطوانة الغاز لا يزال ثابتاً ما يضطر أغلب موزعي المادة للمخالفة في السعر مبيناً أن اعتماد هذا السعر سيجبر المعتمدين على البيع بشكل نظامي على حين يبقى أمر ضعاف النفوس مسؤولية التموين كاشفاً أن لا أحد من المعتمدين يبيع الأسطوانة بسعرها النظامي وهو ٢٦٥٠ ليرة.

محافظ القنيطرة يؤكد أزمة الغاز.. والكميات الموزعة أقل مما تحتاج تجمعات النازحين بريف دمشق

القنيطرة - خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة همام دبيات وجود اختناقات كبيرة على مادة الغاز المنزلي في تجمعات النازحين بريف دمشق رغم الجهود المبذولة من فرع الغاز بدمشق لمعالجة الأزمة، مبيناً أن الكميات الموزعة في تلك التجمعات أقل من العدد الممنوح من البطاقات الذكية لأبناء تلك التجمعات.

وبيّن دبيات خلال اجتماع لجنة المحروقات الفرعية أن توزيع مادة المازوت في المحافظة وتجمعات النازحين بريف دمشق جيد مقارنة مع باقي المحافظات، لافتاً إلى استفادة نحو ٩٠ بالمئة من العوائل من مازوت التدفئة وبمعدل ٢٠٠ لتر لكل عائلة وذلك لعدم وجود سوق سوداء أو تلاعب بالمادة بفضل المتابعة من المعنيين، منوهاً باتخاذ قرار من لجنة المحروقات بتقديم ٤٠٠ لتر من مازوت التدفئة مجانا للعوائل المقيمة في مدينة القنيطرة المحررة عملا بمكرمة السيد الرئيس ودعماً لتلك العوائل التي لم تغادر المدينة خلال احتلالها من قبل الكيان الصهيوني.

وأوضح مدير فرع دمشق للمحروقات إبراهيم أسعد أن القنيطرة هي المحافظة الوحيدة المستثناة من التجزيء، وبيع المادة بالكميات التي يرغبها المواطن حيث بإمكانه الحصول على ٥٠ لتراً في كل دفعة بسبب الظروف المادية للأهالي، مؤكداً أن الكميات التي أقرتها اللجنة بإبقائها لأصحاب المحطات وهي ١٠٠٠ للمحطات على أرض المحافظة و٢٠٠٠ لتر بتجمعات النازحين الغاية منها تقديمها للصهاريج والسيارات التي تقوم بتوزيع المازوت للتدفئة وليس للتصرف بها كما يحلو لصاحب المحطة.

وكشف أسعد أن حصة القنيطرة من مادة المازوت خلال شهر كانون الثاني ٥.٥ طلبات يومياً «الطلب ٢٢ ألف لتر» وبمعدل ١٤٣ طلباً بالشهر منها ٧٥ للمحطات والمراكز الخاصة والباقي لمحطة سادكوب، على حين أن المخصصات من البنزين طلب ونصف يومياً وبما يعادل ٣٩ طلباً بالشهر منها ٢٤ طلباً للخاص، أما حصة تجمعات النازحين بريف دمشق فهي ٤ طلبات يوميا وبمعدل ١٠٤ طلبات أغلبيتها للتدفئة وبذلك يكون حصة القنيطرة وتجمعاتها ٢٤٧ طلباً وما يعادل نحو ٥.٤ ملايين لتر من مادة المازوت خلال كانون الثاني، مبيناً أن سعر مادة المازوت للمولدات بالسعر الصناعي ٢٩٥ ليرة وليس بالسعر المدعوم.

ورفض عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صقر طلب أصحاب وسائقي السرافيس العاملة على خط خان أرنبة مدينة البعث الحميدية والقطاع الأوسط والمتضمن طلبهم عدم رغبة كامل سائقي السرفيس التزود بالوقود من محطة حجازي وإبقاءهم في كراج الانطلاق، مبرراً ذلك بغياب احتياطات الأمان بمركز الانطلاق وانتهاء المادة عند الساعة الواحدة وحرمان السرافيس التي تعمل لساعة متأخرة من النهار من مادة المازوت.

من جانبه أكد مدير التجارة الداخلية بالقنيطرة علي زيتون انجاز خطة توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة حيث تم توزيع نحو ٤.٤ ملايين لتر على نحو ٢٢ ألف أسرة من أبناء المحافظة وبواقع ٢٠٠ لتر لكل الذين اكتتبوا على المادة، منوهاً بدعم القطاع الزراعي ومنح الجرارات الزراعية مخصصاتها من المادة للأعمال الزراعية في الأراضي المراد استثمارها بهدف تنفيذ الخطة الشتوية، علما أن الكميات المحددة لكل جرار ١٥٠ لتراً شهرياً.

وكانت لجنة المحروقات الفرعية وافقت على منح كمية ١٣٠٠ لتر مازوت لكل سرفيس شهرياً ووضع خطة لمراقبة عمل تلك السرافيس والتأكد من أن الكمية تم استخدامها لنقل الركاب وليس الاتجار بها وضبط العملية من خلال «المانفيست» الذي يجب ختمه بالذهاب والإياب بهدف تأمين نقل أبناء المحافظة من دمشق وفي القطاعين الشمالي والجنوبي.

وبيّن فرع الغاز بدمشق وريفها وجود اختناقات على مادة الغاز المنزلي بعد انخفاض الإنتاج إلى ٣٠ ألف أسطوانة بعد توقف التوريدات لأسباب كثيرة منها الأحوال الجوية، إضافة إلى أن المعتمدين والموزعين يلعبون دوراً سلبياً في الأزمة واحتكار المادة وبيعها بسعر مرتفع حيث تم ضبط أحد الموزعين من ريف دمشق يبيع مخصصاته في مدينة دمشق وبسعر مرتفع.

كلام رسمي جداً

مؤسسة البريد: جاهزون للتعاون مع السلطة الرابعة

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم

تحية عربية وبعد:

إشارة إلى ما نشر في صحيفة «الوطن» عن مديرية بريد طرطوس تحت عنوان: «حتى عن أوراق اليانصيب ممنوع على مدير البريد أن يصرح إلا بموافقة مركزية» للصحفي محمد حسين.

تتشرف إدارة البريد السوري أن تعرب لكم عن خالص الاحترام لما عرف عن صحيفتكم من مصداقية في نقل الخبر ومتابعة الشؤون الخدمية ولما لكم من متابعين في أرجاء وطننا الغالي، وإنه يسعدنا التعاون معكم لتوضيح ما قد يثار من تساؤلات تتعلق بالخدمات التي تؤديها المؤسسة السورية للبريد.

اسمحوا لنا أن نعلمكم أن الإدارة جاهزة لتزويدكم بما تريدون من معلومات، كذلك جميع الفروع البريدية في المحافظات السورية ونحن لا نتوانى مطلقاً في الإجابة عن أي استفسارات لديكم.

وانطلاقاً مما ذكر، نود إعلامكم أنه قد تم الاتصال بمدير بريد محافظة طرطوس سامي علي للاستفسار عما نشر فأجاب بما يلي وبشكل خطي أيضاً «طياً صورة عن الإجابة»:

«تم الاتصال بي من شخص قال إنه من صحيفة «الوطن» ولم يفصح عن اسمه للقائي فرحبت بذلك وأبديت استعداداً للقائه ولكن لم يحضر حتى تاريخه ٣٠/١٢/٢٠١٩ وفوجئت بنشر ذلك الخبر».

وعليه إننا نأمل منكم أخذ العلم بأننا مستعدون للتعاون والإفادة بما تتطلبه السلطة الرابعة من معلومات وبكل شفافية خدمة للمواطن أولاً، وتأكيداً لمصداقية صحيفتكم الغالية، وبناء على ما سبق يرجى التأكد من المعلومة بالحصول عليها من مصدرها بهذا الموضوع والتوضيح لقرائكم الكرام اللبس الحاصل في عنوان المقال المشار إليه أعلاه لأننا وجدنا فيه بعض التجني على البريد السوري.

المدير العام للمؤسسة السورية للبريد
المهندس حيان مقصود